*موقف النُّحاة من بعض صور البدل*

*بحث في النحو*

*إعداد/ منى السيد عوض إبراهيم*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*Mona\_aoud@yahoo.com*

***خلاصة—هذا البحث يبحث في موقف النُّحاة من بعض صور البدل.***

*الكلمات المفتاحية: المعرفة، البدل، التنكير*

# ***المقدمة***

معرفة أسس *موقف النُّحاة من بعض صور البدل، مفهوم* إبدال الفعل من الفعل، واجتماع التوابع وترتيبها*.*

1. *المقالة*

موافقة البدل للمبدل منه في العدد والنوع:

نقرأ في (شرح الكافية) موافقة البدل للمبدل منه في النوع والعدد، أي: أنَّ هناك موافقة بين البدل وبين المبدل منه، ولعلكم تذكرون ما اقترحته من موضوع لرسالة ماجستير أو لرسالة دكتوراه، انتبهوا إلى "الموافقات في اللغة" الموافقات في اللغة بين البدل وبين المبدل منه، بين المبتدأ وبين الخبر، هذه المطابقات ليست عبثًا، وقد تعرِّجون على ابن جنيٍ في (الخصائص) وتطّلعون على أن هناك أقل الجمع، وأقل الجمع اثنان كما قال العلامة، فلا غرابة، وقد تطّلعون على أن جمع التكسير يعامل معاملة المفردة المؤنثة، ولا غرابة، وهناك ضروب للموافقات بين الصفة وبين الموصوف، بين الحال وبين صاحبها، وكل ذلك في خضمٍّ جميلٍ كثيرٍ غزيرٍ، ينبغي أن نعنى به؛ لبيان جمال هذه اللغة دون إطراءٍ وإنشاءٍ.

يقول ابن الحاجب: "يجب موافقته للمتبوع في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتأنيث فقط، لا في التعريف والتنكير".

معنى هذا أنَّ البدل يطابق المبدَل منه في الإفراد، إن كان المبدَل منه مفردًا "زيدًا" كان البدل مفردًا "أخاك" الزيدين أخويك، قابلت الزيدين إخوتك، والتأنيث والتذكير، لكنّ الموافقة في التعريف والتنكير ليست من الشروط وليست من الموافقات.

وفي هذا كلام يوضحه الرضي فيقول: "هذا في بدل الكل من الكل" إذن هناك عناوين، وهناك فيجب التطابق بين البدل وبين المبدل منه في بدل الكل من الكل في الإفراد، وفي التثنية، وفي الجمع، وفي التذكير والتأنيث، لا في التعريف والتنكير، وهذه -كما أقول- تسمى وجوه المطابقة؛ لأني أستطيع أن أقول: أجب عن هذا السؤال: ما أوجه المطابقة بين التابع والمتبوع؟

لدينا مطابقة أستطيع أن ألخِّصها تلخيصًا غير مخل فأقول: لدينا مطابقة في العدد، والمقصود بالعدد الإفراد، والتثنية، والجمع، والمطابقة في النوع، أي في التذكير والتأنيث، وأقول: المطابقة في التعريف والتنكير، إما أن يكونا معرفتين، وإما أن يكونا نكرتين، وعندنا مطابقة في الإعراب، والإعراب بالنسبة للأسماء رفع ونصب وجر، ولا جزم في الأسماء، إذن مهمّ أن نلخص المسألة وأن نقول إن أوجه المطابقة في العربية العدد، والنوع، والتعريف والتنكير، والإعراب الذي هو رفع أو نصب أو جر.

ويرى ابن الحاجب بوجوب الموافقة -أي المطابقة- إلا في التعريف والتنكير، الرضي يقول: "هذا في بدل الكل من الكل" ثم يقول: وأما الأبدال الأخر -الأبدال جمع بدل، والأخر يعني: الاشتمال والبعض والغلط- فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الإفراد ولا في التذكير" قال: "وفروعهما" أقول: ما فرع الإفراد؟ التثنية والجمع. وما فرع التذكير؟ التأنيث. قال: "ويكونان معرفتين –أي: البدل والمبدل منه- ويكونان نكرتين –أي: البدل نكرة والمبدل منه نكرة- ويكونان مختلفين –أي: أن أحدهما يكون معرفةً والآخر نكرة، والعكس- وإذا كانت نكرة من معرفة فالنعت مثل: {ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ} [العلق: 15، 16] وهنا لنا كلام طويل، ما خلاصة هذا الكلام الطويل؟

أقول: لقد ذكر ابن الحاجب أن كلمة {ﯧ} نعت، يعني: ليست بدلًا، وهي في أمّهات العربية بدل، وقد قلنا إنَّها بدل مجرور وقد وصفت، و{ﯨ} صفةٍ مجرورة، أول ما بدأ به الزمخشري قال: {ﯧ} بدل؛ إذن بدأ ببدل، وحين أقول: "بدأ" يعني الكلام لمّا ينتهي بعد، وهناك أوجه في الآية سوف أذكرها.

لكن بدأ الزمخشري بالبدل، وبدأ غيره بالبدل، وإذا بدأ العالم بشيء كان عنده أرجحَ من الذي يليه، وتلك سنة العلماء، أي: إذا أردت أن تذكر أوجهًا في الكلمة بدون أن يطلب إليك أن تذكر أيّ هذه الوجوه أرجح، وإنَّما أنت بدأتَ بكونها حالًا، أو أنت بدأت بكونها تمييزًا، ويصح أن تُعرب حالًا، معنى ذلك أنّك ترجِّح الحالَ على التمييز إن بدأتَ بالحال، وترجِّح التمييزَ على الحال إن بدأتَ بالتمييز... وهكذا، تعلّم من العلماء في أصول بحثك.

قال الزمخشري: "وجاز بدلُها من المعرفة وهي نكرة؛ لأنها وصفت فاستقلّت بفائدة" وهذا ذكرناه مرارًا بأن النكرة إذا أضيفتْ تخصّصتْ وإذا وصفتْ تخصّصتْ، وكان ذلك مسوِّغًا للابتداء بها، فكأنه حين قلنا: لا يبتدأ بنكرة، نظرنا فوجدنا بعض النكرات قد تخصصن، إما بوصفٍ وإما بإضافة، وبهذا التخصّص والتخصيص دنت من رياض المعرفة، فكأنها قريبةٌ من المعرفة.

2. الموافقة في التعريف والتنكير:

إذا نظرنا في (البحر المحيط) يقول أبو حيان: "وليس شرطًا في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف عند البصريين خلافًا لمن شرط ذلك من غيرهم، ولا أن يكون من لفظ الأوّل أيضًا خلافًا لزاعمه" يقول أبو حيان: "إن الكسائيّ له رواية الرفع" أي: القراءة بالرفع رواية وردت عن الكسائي، بمعنى أنها سبعيّة تصحُّ بها الصلاة.

وقد اعترض الرضي على ابن الحاجب في تلك المسألة فقال: "أي إذا كان نكرةً مبدلةً من معرفةٍ فنعتُ تلك النكرة واجب وليس ذلك على الإطلاق".

3. الموافقة في الإظهار والإضمار، والعكس:

ونقف عن قول الرضي في الإظهار والإضمار، قال: ويكونان –أي: البدل والمبدل منه- ظاهرين؛ أحوال: إما أن يكون البدل اسمًا ظاهرًا ويكون المبدل منه اسمًا ظاهرًا كذلك، ويكونان ظاهرين، رأيتُ زيدًا أباك أخاك، ويكونان مضمرين أي: يكون البدل ضميرًا ويكون المبدل منه ضميرًا، ويكونان مختلفين أي: أحدهما ظاهر، والآخر مضمر. قال: ولا يُبدل ظاهرٌ من مضمر بدل الكل من الكل إلا من الغائب. يريد أن يقول: ولا يبدل ظاهر أيّامًا، تمسكون بالأقلام وتكتبون الأشعار وتكتبون النثر والخطب، اعلموا أنه لا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب، يعني: إلا من ضمير الغيبة أو إلا من ضمير الغائب، وبالمثال يتّضِح الحال، حين نقول: ضربتُه زيدًا، هذا مثال صحيح ومستقيم، أين البدل؟ زيدًا. وأين المبدل منه؟ الهاء: ضربته؛ إذن الهاء مفعول به، وهو مبدل منه، وزيدًا بدل من هذا الضمير: ضربته زيدًا؛ إذن ضرب فعل ماضٍ، والتاء فاعل، والهاء مفعول به مبني في محل نصب، وزيدًا بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

هذه الصورة لماذا كانت صورة مستقيمةً؟ وصحيحةً؟ تقول: لأن البدل فيها جاء اسمًا ظاهرًا من ضمير، لكن هذا الضمير ضمير غائب، والقاعدة تقول: "ولا يبدل ظاهر من مضمرٍ بدل الكل إلا من الغائب، نحو: ضربته زيدًا" رحم الله ابن مالك حيث قال:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| ومن ضمير الحاضر الظاهر لا | \* | تبدله إلا ما إحاطة جلا |

معنى هذا أنه يقول: لا تبدلْ ضميرَ الحاضرِ لا تبدل منه الاسم الظاهر كزيد، وإنما أبدل زيدًا من ضمير الغيبة كما في المثال.

"ومن ضمير الحاضر الظاهر لا": أي لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر، ويعني بضمير الحاضر المخاطب مثل: نا الفاعلين ، والكاف ضمير خطاب، وضمير الحاضر أي: ضمير المتكلم، إذا أفاد إحاطةً يعني: أفاد شمولًا؛ يجوز أن يكون الظاهر بدلًا منه.

 "ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله إلا ما إحاطةً جلا" إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة، وذلك كما في قوله تعالى: {ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ} [المائدة: 114] دخلتِ اللامُ على البدل كما دخلت على المبدل منه، والمبدل منه نا الفاعلين، تكون لنا نا الفاعلين ضمير حاضر، جماعة المتكلمين يقولون: لنا، وهو دالّ على الإحاطة والشمول، ومنه قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| فما برحت أقدامنا في مقامنا | \* | ثلاثتنا حتى أزيد المنائي |

"المنائي" أي: المنايا، وهو يفخر بأنه هو وحمزة وعلي -كرم الله وجهه- هؤلاء هم الثلاثة الذين خرجوا للمبارزة في بدر، الشاهد فيه: حيث جاء "ثلاثتنا" بدلًا من ضمير الحاضر، وهو "نا" الفاعلين في "مقامنا".

فإنَّ لم يكن فيه معنى الإحاطة فهناك مذاهب:

المذاهب الأول: المنع، قالوا: لا تبدل الاسم الظاهر من ضمير الحاضر ما لم يكن هذا الضمير دالًّا على الإحاطة، وهذا مذهب جمهور البصريين.

المذهب الثاني: الجواز، وهذا مذهب الأخفش والكوفيين.

المذهب الثالث: أنه يجوز في الاستثناء. يعني تقول: ما ضربتكم إلا زيدًا، هذا فيه استثناء، صحيح من حيث المعنى كما تعلمون هو استثناء يأتي مع النفي، والنفي والاستثناء من صور القصر في العربية، وفي النحو يسمى مثل هذا الأسلوب: {ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ} [آل عمران: 144] يسمى استثناءً مفرّغًا، ومعنى الاستثناء المفرّغ أن ما قبل "إلا" تفرّغ للعمل فيما بعدها، فـ"محمد" مبتدأ وهو يعمل في الخبر، فتقول: ما رأيت إلا زيدًا، فـ"زيدًا" منصوب بـ"رأى" كأنه تفرّغ له.

4. ما يختص به بدل البعض والاشتمال:

هناك لبدل البعض اختصاص، وهناك لبدل الاشتمال اختصاص، معنى اختصاص بدل البعض وبدل الاشتمال: أنَّهما يختصّان بأمورٍ لا صلةَ لبدل الكلّ من الكل بها، هذا خاصّ بالبعض، وأنت بدل كل من كل، هذا خاص بالاشتمال، وأنت بدل كل من كل، أول وأخطر شيءٍ اشتمالهما على ضمير، أنت في بدل الكلّ من الكلّ لا تقول: رأيتُ الشيخَ فلانًا، ولا تقول في جميع أمثلة بدل الكلّ من الكلّ التي ذكرناها أنَّ هناك ضميرًا، وإنما سُلِبَ زيدٌ ثوبٌ، هذا لا يصح، أنت تقول: سُلِبَ زَيْدٌ ثوبُه، وأنت تقول كما قال الرضي: كسرتُ زيدًا يدَه، بالهاء، ذكر الرضي من "سورة البروج" قول الله تعالى: {ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ} [البروج: 4، 5] وكأنه كان معرّضًا من أحدٍ أن يقول له: أين الضمير أيها الرضي؟ يقال: إنَّ الضمير لم يأتِ هنا لشهرة القصة، وكأن القصة وهي مشهورة –قصة "صْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ"- أغنتْ عن الضمير في بدل الاشتمال.

وهنا للكوفيين رأي يحسن ذكره بل يجب ذكره؛ حيث قالوا: "ويجوز أن تسدّ اللام مسدّ الضمير، نحو قولهم: مطرنا السهلَ والجبل، أي: مطرتْ أرضُنا على حذف المضاف في "مطرنا".

5. موقف النحاة من: {ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ...} والإبدال من الضمير:

الأخفش من أهل البصرة وهو -كما رأينا في (الإنصاف) وفي غيره من مصادر اللغة والنحو- يوافق الكوفيين في مسائل شتّى كثيرة، له رأي هنا حيث يقول: {ﮃ} لأن معنى {ﭾ } {ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ} كأنه قال –أي: أنه فسّر {ﭾ} بالقسم: والله ليجمعنّكم، ثم أبدل فقال: {ﮋ ﮌ} أي: ليجمعنّ الله تعالى الذين خسروا أنفسهم. هذا ما قاله الأخفش في كتابه (معاني القرآن).

وقد ذكر النحاة -ومنهم الرضي- يذكرون بأنَّ الأخفش يرى أن {ﮋ} بدل من كاف {ﮃ} والنحويون يرون أن اسم الموصول {ﮋ} نعت مقطوع.

رأي ابن مالك في الإبدال من الضمير المستتر:

الضمير المستتر وجوبًا لا يبدل منه، يعني اكتب: فعل أمرٍ مبني على السكون وفاعله مستتر وجوبًا، فلا يصحّ أن يكون مبدلًا منه وبعده بدل.

هنا مسألة سهلة تجعلنا نقول: إذن ما الحكم إذا أدى الموضوع إلى لبثٍ؟ يعني: قد يوهم أن هناك عكس ما ذكره ابن مالك، فأنت تقول: تعجبني وتقول بعدها: جمالك. قال الرضي: إذا حدث ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الأول، كلمة "تُعْجِب" وهذه هي التي أشار إليها ابن مالكٍ حين قال: "اللازم الاستتار وهو افعل أمرًا أو تفعل في الخطاب" ومثل تَفْعَل تُفْعِل، يعني: ضمّ أول المضارع إذا كان الماضي رباعيًّا، وذلك مثل أعطى مضارعه يعطي، وأقبل مضارعه يقبل، فإذا كان تاء خطابٍ: تعمل تكرم؛ كان الفاعل واجب الاستتار كذلك كما قلت في: اكتب.

6. البدل مما تضمن معنى الاستفهام:

ينتقل بنا العلامة الرضي إلى مسألةٍ فيها كلامٌ؛ حيث يقول: وإذا أبدل مما تضمن معنى الاستفهام فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل. أقول لك: من لقيت أزيدًا أم عمرًا؟ إذن إنَّما توجب الهمزةَ وتذكرها ببيان أنه بدل من متضمنٍ معنى الاستفهام وحرفه، هنا كأن أحدًا قال له: {ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ} [النبأ: 1، 2] قال: بناءً على كلامك كان ينبغي أن يقول: "عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ أعَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ" بالهمزة، لكنّ ذلك لم يحدث.

أجاب الرضي بقوله: فهو كأنه جواب الاستفهام، وليس ببدل. فقال: وأما قوله: {ﭑ ﭒ} وجواب الاستفهام أنتم تتساءلون عن النبأ العظيم، وليس بدلًا، ولو كان بدلًا لجاء بالهمزة، هكذا يقول الرضي، يقول: "إن قول الله تعالى: {ﭔ ﭕ ﭖ} لا تظنّ أنه من قبيل البدل، وإنما هو من قبيل جواب الاستفهام؛ لذلك لم يقترن بالهمزة.

ثم يذكر أن هناك اختلافًا بين النحاة في المبدل منه، قال المبرد: إن المبدل منه في حكم الطرح معنًى. أصل القصة أنتم تعرفونها معشر الدارسين، بأن البدل هو المراد، وأن المبدل منه وإن ذكر الرضي أن هناك فائدةً لذكره -بالاستقراء كما قلنا- إلا أنه في حكم الطرح، يعني: وجوده من حيث اللفظ، لكن النية أن تطرحه؛ لأن مقصودك ليس المبدل منه، وإنما مقصودك البدل.

قال المبرد: إنه -أي: المبدل منه- في حكم الطرح معنًى؛ وذلك بناءً على أن المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه، ويتبيّن لنا أن الأوّل ليس في حكم الطرح معنًى إلا في بدل الغلط، لماذا؟ لأنك حين قلت: أتاني رجل حمار -هذا مثال الرضي- أو جاءني رجل حمار، أتذكرون ماذا قال؟ قال: سبق لسانك إلى ذكر الرجل، لكنك غلطتَ فأتيت بالاسم الذي جاءك فقلت: حمار، جاءني رجل حمار، لا بد من هذا. المبدل منه "رجل" الذي سبق إليه اللسان، والبدل "حمار" فالمبدل منه على نية الطرح وعلى معنى الطرح، أنا لم أذكر "رجل" توطئةً كما في بعض كتب النحو، يقولون: إنَّ المبدل منه يذكر توطئةً للبدل، وهذا كلام جميل، وإنما أخطأتُ، وإنما سبق لساني، فقلت: "رجل" ثم تداركت أمري فقلت: "حمار" هذا على نية الطرح، لكن: رأيت زيدًا أباه، ورأيت قومك أكثرهم -مثال سيبويه- ونحو ذلك.

7. إبدال الفعل من الفعل، واجتماع التوابع وترتيبها:

وينتقل بنا الرضي إلى مسألةٍ وصورة من صور البدل، فيقول:

وقد يبدل الفعلُ من الفعل -هذه ذكرها الأشموني وغيره- إذا كان..." وهذا ممّا يدلّك على الاحتراس، وأنت تقرأ في كتب العلماء وتمسك بالقلم وتقول: إذا كان بمثابة الشرط.

إذن هناك شرط لكي يكون الفعلُ بدلًا من الفعل، نحن تحدّثنا عن كون الاسم الظاهر بدلًا من الاسم الظاهر، وعن كون الضمير بدلًا من الضمير، وعن كون الظاهر بدلًا من الضمير، يعني: قد يكونان اسمين، وقد يكونان -أي: المبدل منه والبدل- مختلفين، وعرفنا الإبدال من الضمير وصوره، هنا العنوان "إبدال الفعل من الفعل" ومعنى إبدال الفعل من الفعل أن الفعل يكون بدلًا، وأن الفعل يكون مبدلًا منه، يعني لدينا صورة في الكلام العربي، من صور البدل: أن يكون البدل فعلًا وأن يكون المبدل منه فعلًا، يعني ليسا اسمين، وهذا موجود في القرآن، والذي يسمع أنه موجود في القرآن لا بد أن يضع له اعتبارًا كبيرًا؛ لأنه في كلام الله، أين إبدال الفعل من الفعل في القرآن؟ يقول الله تعالى: {ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ} [الفرقان: 68، 69] {ﭣ ﭤ ﭥ} "من" أداة شرط تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه، {ﭣ ﭤ}: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، و{ﭦ} جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، ثم يأتي الفعل {ﭩ} بتسكين الفاء معنى ذلك أن له إعرابًا، وإعرابه بدل من "يلق" و"يلق" مجزوم، فكذلك يضاعف مجزوم لأنه بدل منه.

يقول الرضي: وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان. {ﭩ ﭪ ﭫ} فيها رجحان بيان عن {ﭦ}، وكقول الشاعر -وهو من الرجز:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| إن عليّ اللهَ أن تبايع | \* | تؤخذ كرهًا أو تجيء طائعَا |

فـ"أن تبايع" اسم "إن": إنّ عليّ اللهَ أن تبايعَه، وأن مصدرية،أي: تنسبك هي وما بعدها بمصدر، وعليّ: خبر إن، ولفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم، كأن الشاعر يقول: إن عليّ واللهِ أن تبايع، فحذف واو القسم فانتصب لفظ الجلالة على نزع الخافض، أي على نزع الجار، حُذف الجار، لم يبقَ الاسم مجرورًا –أي: لم يبقَ الاسم معملًا فيه- وبلا تعويضٍ -كما قلنا في المسألة الخلافية- والنصب على نزع الخافض كثير، ومنه:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| أمرتك الخير فافعل ما أمرت به | \* | فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبِ |

في إبدال الفعل من الفعل يقول ابن مالك:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  وَيُبدَلُ الفِعلُ مِنَ الفِعلِ كَمن | \* | يَصِل إلينَا يَستَعِن بِنَا يُعَن |

ابن مالك يقول القاعدة والمثال في بيتٍ واحد، أما القاعدة فهي قوله: "ويبدل الفعل من الفعل" من أول قوله: "كمن" المثال. ماذا قال ابن مالك؟ مَن يصل إلينا يستعِن بنا. إذن معناها: "يصل" فعل الشرط، وأداة الشرط "مَن"، و"يستعن" من يصل إلينا يستعن بنا -جوابه- وهو مجزوم، "يُعن" بدل، أو كأنه قال: كمن يصل إلينا يُعَنْ، بدل من "يستعن".

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ